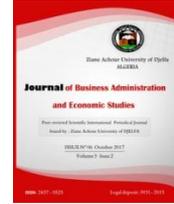




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

العلاقة بين أبعاد الحوكمة والنمو الاقتصادي: تشخيص الإطار المؤسسي في الدول العربية

The relationship between the dimensions of governance and economic growth: Diagnosing the institutional framework in the Arab countries

إبتسام حنصال،¹ IBTISSEM HANSAL، hansal@univ-saida.dz.ibtissam

يوسف صوار،² YUCEF SOUAR، syoucef12@yahoo.fr

¹ طالبة دكتوراه، مخبر إتمام، جامعة سعيدة (الجزائر)

² أستاذ التعليم العالي، مخبر MIFMA، جامعة سعيدة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/06/07

تاريخ القبول: 2021/06/05

تاريخ الإرسال: 2021/03/01

الكلمات المفتاحية

ملخص

تؤكد نظريات النمو الجديدة على مدى أهمية كل من الحوكمة الجيدة وجودة المؤسسات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، تبحث هذه الدراسة في تأثير أبعاد الحوكمة على النمو الاقتصادي من خلال تشخيص الإطار المؤسسي للدول العربية وربطها بمؤشرات الحوكمة العالمية لسنة 2016، أظهرت النتائج أن ضعف الأداء الاقتصادي في الدول العربية راجع إلى فشل هذه الدول في تحقيق الحوكمة بسبب ضعف إطارها المؤسسي، كما تشير النتائج أنه لا يمكن الوصول إلى الحوكمة جيدة والنمو الاقتصادي المستدام إلا من خلال تكامل دور الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تمثل الأبعاد الأساسية للحوكمة الجيدة.

تصنيف JEL: C8؛ O10؛ O17؛ P1

Abstract

According to new growth theories, good governance and the quality of institutions are important determinants of sustainable economic growth. In order to study the relationship between the dimensions of governance and economic growth in Arab countries, we diagnosed their institutional framework and we linked it to the global governance indicators for the year 2016. While the failure of these countries is due to the weakness of their institutional framework due to the lack of integration of the roles of the State, the private sector and civil society, which represent the fundamental dimensions of good governance.

Keywords

Good governance;
Quality of institutions;
Economic growth.

JEL Classification Codes: C8; O10; O17; P1

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: ibtissamhansal@hotmail.com

إ. مقدمة:

أكدت العديد من الدراسات على الارتباط الوثيق الموجود بين الحوكمة الجيدة وجودة المؤسسات والنمو الاقتصادي فالحوكمة الجيدة تعني قدرة الإصلاحات الإدارية والمؤسسية التي تجرئها سياسات الدولة من أجل تقديم الخدمات الفعالة للمواطنين ودفع سياسات التنمية (Rachid & Hammadache, 2017) وعرف دانيل كوفمان الحوكمة الجيدة على أنها العادات والتقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وهي تشمل: كيفية اختيار الحكومات ومساءلتها ومراقبتها وتغييرها، قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة السياسات واللوائح السليمة وفرض تطبيقها، احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية (Bayar, 2016). فالحوكمة الجيدة تربط بين المؤسسات والممارسات السياسية الملائمة التي تسمح بالتنمية (شوبار و جوادي، 2016)، ويلعب الهيكل المؤسسي دورا هاما في تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة الجيدة فنجد الدول الأكثر ثراء تميل إلى امتلاك مؤسسات ذات جودة على عكس الدول الفقيرة (Mauro, 1995) يؤدي ضعف الإطار المؤسسي للدول إلى انخفاض النمو الاقتصادي عن طريق خفض معدلات الاستثمار وزيادة انتشار الفساد وسوء توزيع الثروات وتخصيص الموارد بين القطاعات وتؤثر هذه المتغيرات على سرعة انتقال اقتصاديات الدول النامية إلى اقتصاديات مماثلة لدول المتقدمة.

نحن نركز في هذه الدراسة على اقتصاديات الدول العربية بما في ذلك الجزائر، قطر، الكويت، الإمارات، عمان، العراق، لبنان، موريتانيا، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، السودان، جنوب السودان، الأردن، السعودية، البحرين الصومال وجزر القمر، هذه الدول التي حاولت باستمرار تحسين خدماتها وتوفيرها لجميع مواطنيها وقد نفذت العديد من الإصلاحات من أجل الوصول إلى اقتصاد يتقارب مع اقتصاديات الدول المتقدمة وقد نجحت بعض الدول في تحسين بعض الخدمات إلى أن هذه المنطقة لا زالت تعاني من ضعف الحوكمة بشكل عام، ومن هذا المنطلق نحاول البحث في الإشكالية التالية: **كيف يمكن تفسير العلاقة بين أبعاد الحوكمة والنمو الاقتصادي في الدول العربية ؟**

في هذه الدراسة نهدف إلى تشخيص الإطار المؤسسي في الدول العربية والتعرف على أسباب تدني مستويات الحوكمة فيها مفترضين النقاط التالية:

- الإطار المؤسسي للدول العربية يؤثر على مدى تنفيذ الإصلاحات الواجب القيام بها لتحسين الحوكمة وتحسين الأداء الاقتصادي؛

- أبرز أسباب فشل الدول العربية في تحقيق الحوكمة الجيدة هو عدم تكامل أدوار الأبعاد الأساسية للحوكمة. نعتمد في دراستنا على منهج التحليلي ويتم تنظيمها على النحو التالي تحليل العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي بناءً على استنتاجات الدراسات القياسية التي تناولت هذه العلاقة ثم نقوم بتشخيص الإطار المؤسسي للدول العربية بالاعتماد على قاعدة بيانات «PROFILS INSTITUTIONNELS» لسنة 2016 وتحديد أهم المحاور التي تميز مؤسسات الدول العربية ثم نقوم بالربط بين هذه المحاور ومؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي من أجل تحديد أهم أبعاد الحوكمة وأكثرها تأثيراً على دول العينة وأخيراً سوف نقوم بتقييم العلاقة بين هذه الأبعاد وبين النمو الاقتصادي لهذه الدول المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الصادر عن الصندوق النقد الدولي FMI.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. تحليل العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي

أكد البنك الدولي على وجود ملامح وعناصر للحوكمة الجيدة إلا أنها عناصر عامة يختلف في تطبيقها من دولة إلى أخرى، وللحصول على النتائج المرجوة لابد من تطبيق هذه العناصر بشكل متوازي ومتوازن مع مراعاة الطبيعة

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والوضع السياسي لكل بلد (Basam, 2014, pp. 67-68) وهذا ما يظهر جلي من خلال تجربة دول شرق آسيا التي انتقلت من حالة الفقر إلى حالة الدخل المرتفعة واستطاعت رفع مستويات الحوكمة لديها من خلال تبنيها استراتيجيات تجمع بين قوى السوق وتدخل الدولة تتماشى مع وقعها الثقافي والمؤسسي عند تحديد أولويات إصلاح نظام الحوكمة مع التركيز على المجالات التي تعالج أكبر العقبات أمام النمو والتنمية في كل بلد (Shikha & Zhuang, 2014) وبمقارنة الدول العربية بدول شرق آسيا لا نجد أي تجربة ناجحة في تطبيق إصلاحات نظام الحوكمة في المنطقة العربية بالإضافة لعدم اتخاذ خطوات فعلية من قبل متخذي القرار .

قد أجمعت الدراسات على ارتباط النمو الاقتصادي ارتباطاً إيجابياً قوياً بنوعية الحوكمة عبر مختلف البلدان بينما يتسبب ضعف الحوكمة في إعاقة النمو، ويؤثر الدخل الفردي والدخل العام لدولة على قدرة الحكومات على تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمؤسسية اللازمة لرفع النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، فلا بد الأخذ بعين الاعتبار التباين في الدخل بين الدول وهذا ما جاء به دنيل كوفمان عند تفسير العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس من دخل الفرد إلى نوعية الحوكمة، الدول الغنية أكثر قدرة على تحمل التكاليف المرتبطة بتوفير حكومة بيروقراطية مؤهلة تتميز بسيادة القانون وبيئة لا يتم التغاضي فيه عن الفساد ولكن من غير المرجح انتظار تحسين الحوكمة تلقائياً بمجرد تحسن الدخل في البلدان إنما هذا يشير إلى أهمية التدخلات الإيجابية والمستمرة والعمل الجاد من طرف القادة وصناع السياسات والمجتمع المدني لتحسين نظام الحوكمة حسب مواطن الضعف داخل بلدانهم (Kaumann & Kraay, 2011) .

وهناك اتجاه حديث يرجع الاختلافات الشاسعة في أداء النمو إلى الاختلافات التاريخية العميقة في جودة المؤسسات بما فيها الاختلافات التي تعود إلى الأصول الاستعمارية التي تؤثر على الأداء المؤسسي، وخرجت دراسات هذا الاتجاه بنتيجة مهمة جدا وهي أن لجودة المؤسسة تأثير قويا على النمو على المدى الطويل (Kaumann & Kraay, 2011) وهذا ما يجعلنا نميز نظامين للحكومة نظام ذو مؤسسات سياسة ذات جودة عالية أين تكون الدول تحقق مستويات عالية للحكومة ويكون الدخل مرتفع، ونظام ذو مؤسسات سياسة ذات جودة متدنية أين تكون الدول تسجل مستويات ضعيفة للحكومة ودخل منخفض ويتم تقييم الحوكمة في الدول من خلال القدرة على تنفيذ مبادئها في البلد المعني وهذا ما يشترط على البلد نفسه تطوير الأسواق وتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي (Rachid & Hammadache, 2017) والمقصود بالمؤسسات وفق للبنك الدولي هي جميع قواعد رسمية وغير رسمية، تتمثل القواعد الرسمية في (الدستور، القوانين واللوائح النظام السياسي... الخ) وتتمثل القواعد غير الرسمية في (النظم، القيم، المعتقدات والأعراف الاجتماعية... الخ) التي تشكل الحياة الاجتماعية وتنظم سلوك الأفراد والمنظمات (كالشركات، النقابات والمنظمات غير الحكومية) وفي هذا السياق تقوم المؤسسات ببناء حوافز تؤثر على السلوك الأفراد وتوفر إطار التبادلات الاقتصادية (Ould Aoudia & Misel, 2008).

2. الدراسات السابقة

في هذا الجزء سوف نستعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي

أ. دراسة Daniel Kaufmann & Aart Kraay (2002) بعنوان "Growth Without Governance"

تهدف إلى البحث عن علاقة سببية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي لدول منطقة الكرابي وأمريكا اللاتينية قام الباحث بتحليل الانحدار لدخل الفردي ومتوسط مؤشرات الحوكمة العالمية، ثم تحليل الانحدار بين أحد متغيرات الحوكمة الست والدخل الفردي وتوصلت هذه الدراسة إلى: وجود تأثير سببي قوي ينطلق من الحوكمة إلى الدخل الفردي وهذه النتيجة تؤكد على أهمية الحوكمة للتنمية، ووجود تأثير سببي ضعيف ينطلق من الدخل الفردي إلى الحوكمة ويفسر الباحثان هذا الضعف بسبب غياب الدوائر الحميدة التي تعني أن زيادة الدخل الفردي يؤدي بالمطالبة بحكومة أفضل وهذه الأخيرة

تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل الفردي على المدى الطويل وسبب غياب هذه الدوائر راجع إلى سيطرة النخب وأصحاب النفوذ على الدولة التي تقاوم مطالب تحسين الحوكمة.

ب. دراسة (2008) Nicolas Meisel, Jacques Ould Aoudia بعنوان: L'insaisissable relation entre bonne gouvernance et développement

تهدف هذه الدراسة لإعادة النظر في دور الحوكمة الجيدة في سياق استراتيجيات التنمية وتمثلت عينتها في 85 دولة واستخدم الباحث قاعدة بيانات "profiles institutional" لسنة 2008، وكان من أبرز نتائج المتوصل إليها أن الحوكمة الجيدة ترتبط بمستوى التنمية للبلد وليست مرتبطة بسرعة التنمية، ولا تعد الحوكمة الجيدة أولوية للإقلاع الاقتصادي إنما تعتبر خطوة موائية بالإضافة إلى انفتاح الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعندما يستفيد البلد من نمو طويل ومستدام فإنه يحقق تقارب في خصائص المؤسسات مع الدول المتقدمة لأن مفاتيح النمو طويل المدى تكمن في مجال المؤسسات.

ت. دراسة (2017) Rachid Mira, Ahmed Hammadache بعنوان: Relationship between good governance and economic growth: A contribution to the institutional debate about state failure in developing countries

تهدف هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الأداء الاقتصادي وجودة المؤسسات من خلال تقدير العديد من النماذج تجريبية بناء على خمسة وأربعين دولة نامية وتم اختيارها حسب المنطقة (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا) ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها: لا تشكل مؤشرات الحوكمة نفس الأهمية بالنسبة لجميع المناطق وأن الفرضية القائلة أن تحسين مستويات الحوكمة هو شرط ضروري لتهيئة الظروف المؤسسية لخفض تكاليف المعاملات وبالتالي تنافسية السوق تؤدي إلى زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد ورفع وتيرة النمو الاقتصادي فرضية ضعيفة والفرضية الأكثر كفاءة أنه يجب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أولا التي من شأنها رفع مستويات الحوكمة وتحسين تشغيل اقتصاد السوق الحالي كما هو الحال في حالة البلدان المتقدمة.

III. الطريقة والإجراءات:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من 19 دولة عربية: الجزائر، قطر، الكويت، الإمارات، عمان، العراق، لبنان، موريتانيا تونس، المغرب، ليبيا، مصر، السودان، جنوب السودان، الأردن، السعودية، البحرين، الصومال وجزر القمر وقد استخدمنا أسلوب التحليل إلى مكونات أساسية ACP (ANALYSE EN COMPOSANTES PRINCIPALES) في تعاملنا مع البيانات.

أ. تشخيص الإطار المؤسسي للدول العربية

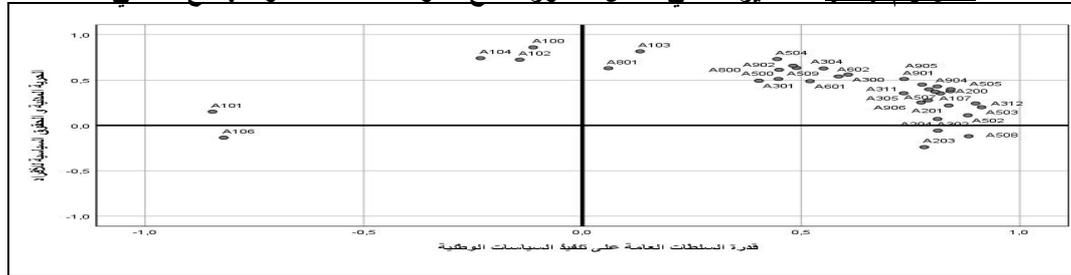
لتحديد خصائص الإطار المؤسسي للدول العربية ومعرفة مواطن قوة المؤسسات العربية وتحديد مواطن الضعف فيها تم الاعتماد على قاعدة البيانات PROFILS INSTITUTIONNELS هي قاعدة تم إنشاؤها عام 2001 وتغطي 144 دولة وتهدف إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في سياسات التنمية وتحتوي على عدد كبير من المؤشرات فهي تغطي مجال واسع من المؤسسات.

فهي عبارة عن تقاطع أربع قطاعات (المؤسسات العامة والمجتمع المدني، سوق السلع والخدمات، سوق رأس المال سوق العمل والعلاقات الاجتماعية مع تسع وظائف أساسية للمؤسسات) وفي ما يلي سوف نقوم بتحليل كل قطاع على حدا.

- قطاع المؤسسات العامة والمجتمع المدني

من خلال تطبيق ACP على مؤشرات هذا القطاع تحصلنا على محورين يعبران عن أهم خصائص قطاع المؤسسات العامة والمجتمع المدني وأكثرها تأثيراً بالنسبة لدول العربية، تلتقط محاور ACP المتحصل عليها 69.57% من المعلومات الواردة في هذا القطاع، نجد معظم المتغيرات تقع على يمين المحور الأول الذي يلتقط 46.59% من التباين الكلي للمعلومات أنظر الشكل 01 ومن بين المتغيرات التي تساهم في تشكيله حسب وزنها [استراتيجيات القطاع طويلة المدى، معوقات العمل العام، سيطرة السلطات السياسية على الهيئات المسلحة القانونية، أما على يسار هذا المحور نجد كل من المنظمات المؤثرة على الحياة السياسية والتحدي السياسي (بقيم سالبة)] ومن هنا يتضح أن المحور الأول يميز بين البلدان المدروسة من حيث "قدرة السلطات العامة على تنفيذ السياسات الوطنية" وبعد إسقاط الدول المدروسة على هذا المحور فإننا نجد دول الخليج العربي السعودية، الإمارات وقطر على يمين المحور أين تكون لسلطات العامة القدرة على الحد من الصراعات الداخلية وتقليل مستويات الفساد وكذلك منع كل ما يعرقل السلطات العامة من خلافات داخل جهاز الدولة والشقاق السياسي أما جهة اليسار نجد الدول التي تعاني من ضغوطات وتدخلات سياسية سواء من قبل المنظمات أو تدخل الحكم العسكري في السياسة والقانون وكذلك سيطرة النخبة على الحكم وتحدي التغيير على رأس الدولة التي تمارسه الأحزاب الممثلون المنتخبون بالإضافة إلى الحروب والأعمال الإرهابية فنجد على يسار هذا المحور كل من ليبيا والعراق والصومال وجنوب السودان، المحور الثاني يلتقط 22.98% من التباين الكلي ويميز هذا المحور بين الدول من حيث "الحرية المدنية والحقوق السياسية للأفراد" فنجد جميع المتغيرات التي تشكل هذا المحور تتمركز أعلى المحور [وتتمثل في درجة حرية الانتخابات ونزعتها وهل يعمل البرلمان وفق القواعد الرسمية (الدستور) مشاركة المجتمع المدني في القرارات السياسية، الحريات العامة في تكوين الجمعيات].

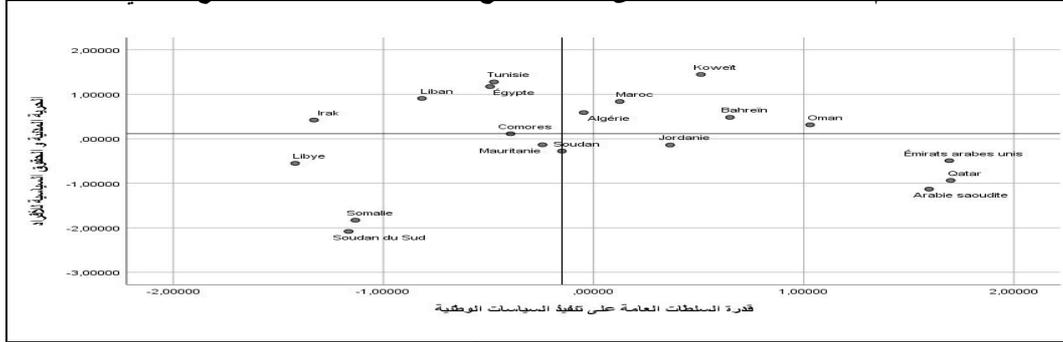
شكل رقم (01): المتغيرات التي تشكل محاور قطاع المؤسسات العامة والمجتمع المدني



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS

وما نلاحظه بعد إسقاط الدول العربية على هذا المحور تشتت كبير لسحابة النقط حيث أنها لا تقترب من هذا المحور بسبب ضعف الحرية المدنية والحقوق السياسية لأفراد المجتمعات العربية وهذا جلي في جميع سياسات الدول العربية المعروفة بتضييق حريات شعوبها ومصادرة حقوقهم في التصويت والتعبير والمساواة أمام القانون إضافة إلى القيود المفروضة على الصحافة وصعوبة الوصول إلى المعلومة لضعف الشفافية، من بين هذه الدول نجد تونس تقترب من هذا المحور، وهذا يتوافق مع تقرير مؤسسة Freedom House لوضع الحريات حول العالم للعام 2015 الذي صنف تونس من الدول الحرة (Country).

شكل رقم (02): إسقاط الدول على محاور قطاع المؤسسات العامة والمجتمع المدني



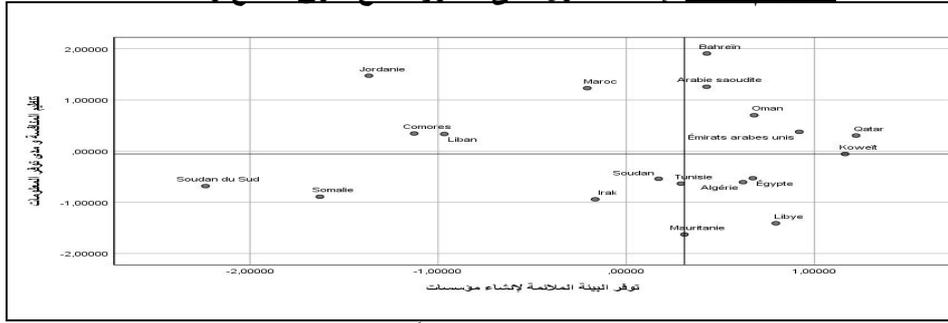
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS

- قطاع سوق السلع والخدمات

بعد تطبيق ACP على مؤشرات هذا القطاع فإن المحاور المتحصل عليها تلتقط 63.30% من المعلومات الواردة فيه المحور الأول يمثل 34.81% من تباين معلومات ويساهم في تشكيل هذا المحور كل من المتغيرات التالية: على يمين المحور نجد سهولة إنشاء المؤسسات والبيئة التكنولوجية للمؤسسات أما على اليسار نجد متغير حصة القطاع الخاص، الخصخصة ومراقبة الأسعار هذا المحور يميز بين الدول من حيث "توفر البيئة الملائمة لإنشاء المؤسسات" فجدد الدول التي تعمل حكوماتها على توفير بيئة تكنولوجية ملائمة وتشجع على البحث والتطوير ووضع اطر قانونية مساعدة على خلق مؤسسات من خلال ربط الشركات بمراكز البحث والجامعات ونقل التكنولوجيا والمهارات من الجهات الأجنبية إلى المحلية تقع جهة اليمين: قطر، الكويت، الإمارات وعمان فهذه الدول تصنف من أكبر الاقتصاديات في المنطقة، ونجد جهة اليسار الدول غير المصدرة للبتروال والتي تعتمد على القطاع الخاص في اقتصادها فتعمل حكومتها على خصخصة المؤسسات التجارية والصناعية وقطاع الخدمات وتشجيع الاستثمارات ودعم السياحة مثل: الأردن ولبنان وجزر القمر، أما بالنسبة لجنوب السودان والصومال تعاني هذان الدولتان من الحروب الأهلية وعدم الاستقرار فتتصرف حكومتها بعدم القدرة على إدارة الموارد وسوء إدارة السوق بالإضافة لعدم الالتزام بالقوانين مما يعيق أي استثمار محلي أو أجنبي.

أما المحور الثاني يمثل 28.48% من التباين الكلي والمتغيرات التي تشكل هذا المحور هي: تنظيم المنافسة وحوكمة الشركات، معلومات عن نوعية السلع ووضع الشركات والملكية، يميز هذا المحور الدول من حيث "تنظيم المنافسة ومدى توفر المعلومات" ونجد أن البحرين والسعودية (تقع أعلى المحور) التي تعمل على منع العوائق التي تحول دون دخول منافسين جدد إلى أسواق السلع والخدمات وتعمل على تنظيم المنافسة في قطاع السوق وتوفير شفافية المعلومات واحترام حقوق الملكية، وأسفل هذا المحور نجد كل من السودان وتونس ومصر، الجزائر، العراق، ليبيا وموريتانيا الدول التي تكون فيها المنافسة ضعيفة وعدم شفافية المعلومات، تقشل هذه الدول في الفصل بين المصلحة العامة والخاصة وتقدم مصالح النخبة المسيطرة في توزيع الموارد والمشاريع والخدمات التي ليس من صالحها الإفصاح عن المعلومات للمواطنين مما يؤدي إلى عدم تنظيم المنافسة.

شكل رقم (03): إسقاط الدول على محاور قطاع سوق السلع والخدمات



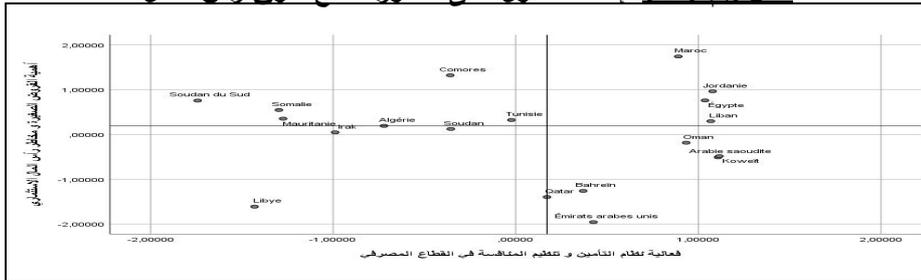
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS

- قطاع سوق رأس المال

بعد تطبيق ACP على مؤشرات هذا القطاع فإن المحاور المتحصل عليها تلتقط 66.64% من المعلومات الواردة ويمثل المحور الأول 44.28% من معلومات هذا القطاع والمتغيرات التي يساهم في تشكيله هي: نظام التأمين والزامية المعلومات، تنظيم المنافسة، فيميز بين الدول من حيث "فعالية نظام التأمين وتنظيم المنافسة في القطاع المصرفي" فالدول التي تكون نظام التأمين فيها والقطاع المصرفي فعال ومستقر قادر على الاستجابة للمتغيرات التي تفرضها مختلف التطورات تقع جهة اليمين مثل الكويت، السعودية، عمان، لبنان، مصر والأردن.

أما المحور الثاني يمثل 22.36%، والمتغيرات التي تساهم في تشكيله هي: أهمية القرض المصغر (أعلى المحور) ورأس المال الاستثماري المخاطر (بقيمة سالبة أسفل المحور) يميز هذا المحور بين الدول من حيث أهمية القروض الصغيرة ورأس المال المخاطر وما يتضح من الشكل 04 أن جزر القمر هي الدولة الوحيدة التي تعتمد بشكل كبير على المنح الأجنبية والقروض المصغرة في نشاطها الاقتصادي أما قطر والإمارات تعمل على بناء وتنمية رأس المال المخاطر لدعم المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة وتحفز هذه الدول جذب رؤوس المال المخاطرة لتمويل المشاريع المبتكرة والقائمة على أفكار جديدة وتجدر الإشارة بأن هذه الدول تشكل منطقة جذابة لأصحاب المشاريع الناشئة من مختلف دول العالم ويشكل رأس المال المخاطر مصدر رئيسي في تمويلها.

شكل رقم (04): إسقاط الدول على محاور قطاع سوق رأس المال



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS

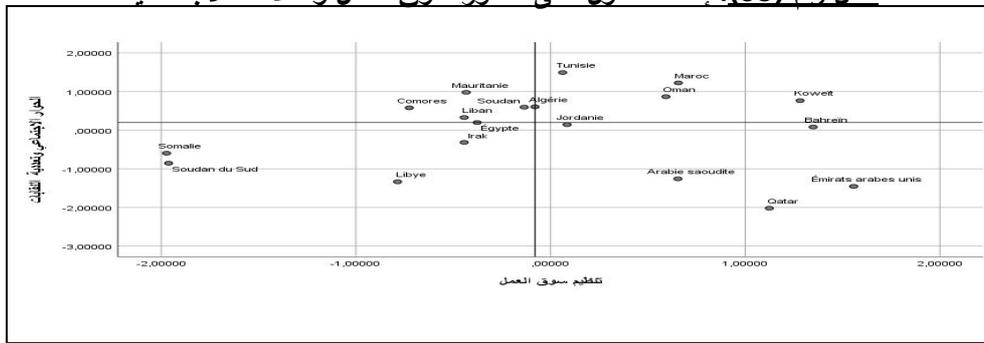
- قطاع سوق العمل والعلاقات الاجتماعية

بعد تطبيق ACP على مؤشرات هذا القطاع المحاور المتحصل عليها تلتقط 64.20% من المعلومات الواردة فيه المحور الأول يمثل 36.24% من المعلومات ويميز بين الدول من حيث "تنظيم سوق العمل" فنجد أن البحرين والكويت وعمان تتميز بخاصية تنظيم سوق العمل مقارنة بباقي الدول، وقد قامت هذه الدول حسب منظمة العمل الدولية بإطلاق عدة برامج تهدف إلى تطوير الأسواق وتوقيع اتفاقيات دولية لرفع تحدي إصلاح وتنظيم سوق العمل (Regions and

(countries)، وبما أن الأداء السليم لأسواق يرتبط بالأداء السليم للمؤسسات فإن إصلاحات السوق يقابلها بالدرجة الأولى إصلاحات أخرى كتكيف نظام التعليم العالي مع احتياجات العمل وتكثيف التدريب المهني مع احتياجات الشركات وغيرها.

أما المحور الثاني يمثل 28.17% من المعلومات ويميز هذا المحور بين الدول من حيث "حرية العمال وتعددية النقابات والحوار الاجتماعي" فنجد أن تونس أكثر الدول تميزاً من حيث حرية العمال وتعددية النقابات والحوار الاجتماعي بما أنها تقع أعلى هذا المحور، بينما باقي الدول تعاني من ضعف الحوار الاجتماعي وغياب قنوات تواصل فعّالة بين الحكومات ومنظمات العمل والعمال التي من شأنها أن تساهم في إيصال أصواتهم والتوصل إلى حلول من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي (International Labour Organization).

شكل رقم (05): إسقاط الدول على محاور سوق العمل والعلاقات الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS

ب. أبعاد الحوكمة في الدول العربية

في هذه المرحلة سوف نقوم بالربط بين خصائص مؤسسات دول العربية مع مؤشرات الحوكمة العالمية بتطبيق ACP على كل المحاور المتحصل عليها في المرحلة السابقة بهدف معرفة العناصر الأساسية التي تقوم عليه أنظمة الحوكمة في الدول العربية وقد تحصلنا على ثلاثة أبعاد أساسية بحيث كل بعد يلخص الدور الأساسي لكل جهة مسؤولة عن تحقيق الحوكمة أنظر الجدول 02 في الملاحق يوضح وزن المتغيرات التي تساهم في تشكيل كل بعد.

- البعد الأول: الدولة والمؤسسات الرسمية

أغلبية المؤشرات تقع في هذا البعد الذي يلخص الدور الفعال الذي تقوم به الدولة والمؤسسات الرسمية حيث أنه يتضمن جميع مؤشرات الحوكمة (باستثناء مؤشر واحد) المتمثلة في الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التشريعات (جودة التنظيمية)، سيادة القانون والسيطرة على الفساد بالإضافة إلى أربعة خصائص مؤسسية: قدرة السلطات العامة على تنفيذ السياسات الوطنية؛ تنظيم المنافسة ومدى توفر المعلومات عن السلع ووضعيات الشركات؛ تنظيم سوق العمل، فعالية نظام التأمين وتنظيم المنافسة في القطاع المصرفي وهذا يدل على أن الحوكمة الجيدة تتحقق عندما تكون المؤسسات ذات جودة، وبمعنى أوضح يتحقق الاستقرار السياسي وتكون الدولة والمؤسسات التابعة لها (سلطة التشريعية والسلطة التنفيذية) مستقرة عندما تكون السلطات العامة قادرة على تنفيذ السياسات الوطنية بكفاءة وفعالية، أما بالنسبة لفعالية الحكومة وجودة التشريعات يتحققان هذان المؤشران في حالة تمكن الدولة من رفع مستوى الأداء الحكومي وخلق بيئة استثمارية جذابة باتخاذ إجراءات من شأنها تنظيم سوق العمل وتنظيم المنافسة وتوفر المعلومات الكافية عن السلع وعن وضعيات الشركات للمستثمرين، كما يعتبر سيادة القانون عاملاً أساسياً في أي بلد من أجل خلق الثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية وبين القطاع الخاص وبين الأفراد وهذا من شأنه أن يحقق فعالية نظام التأمين وتنظيم المنافسة

في القطاع المصرفي الذي تعتبر واحدة من خصائص جودة المؤسسات، أما السيطرة على الفساد يتم في حالة عدم استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاص، وكذلك بمنع الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة تكون الدولة ذات سلطة قوية على المجتمع عندما تتمتع المؤسسات التابعة لها بالاستقلالية وعدم تعرضها للهيمنة والاستغلال ففي هذه الحالة فقط تتمكن المؤسسات الحكومية من الوفاء بالعهود وتنفيذ البرامج وكسب ثقة الشعوب.

- البعد الثاني: المجتمع المدني

يتشكل هذا البعد من مؤشر المشاركة والمساءلة وهو واحد من مؤشرات الحوكمة الذي يقيس مدى قدرة مواطنين بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين جمعيات وحرية الإعلام، أما عن خصائص جودة المؤسسات نجد الحرية المدنية والحقوق السياسية للأفراد كذلك حرية العمال وتعددية النقابية والحوار الاجتماعي، يلخص هذا البعد أهم أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني في تنظيم العلاقة بين الفرد والحكومة فيهيئ للفاعل السياسي والاجتماعي من خلال تسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات، ويتشكل المجتمع المدني من مجموع التنظيمات الطوعية الحرة التي نظم الجمعيات بجميع أنشطتها، النقابات العمالية، المنظمات غير حكومية، المؤسسات الدينية والأحزاب السياسية وكلما كان مستقلا عن تدخل الدولة ويعمل في بيئة تسودها الحرية والشفافية يكون تأثيره كبير في تحقيق الحوكمة فهو يكمل دور حكومات الدول من خلال المشاركة الفعالة لشعوب وبناء مجتمع واعى سياسيا.

- البعد الثالث: القطاع الخاص

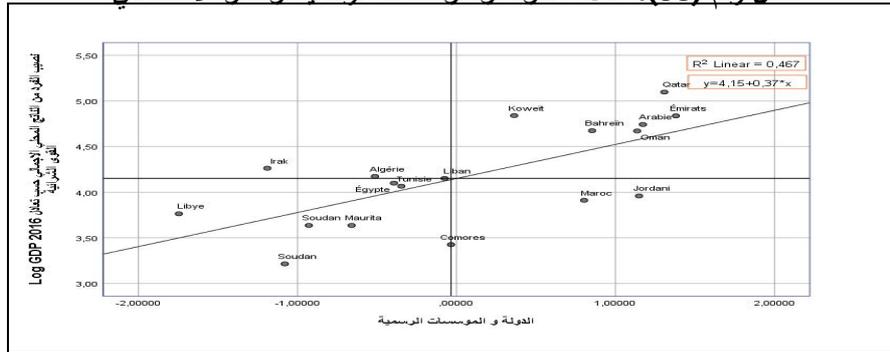
يلخص هذا البعد دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية البشرية الاستقرار الاقتصادي ويتشكل من توفير البيئة الملائمة لإنشاء المؤسسات، وأهمية القروض الصغيرة ورأس المال الاستثماري المخاطر، هذان الخاصيتان تعلمان على خلق بيئة استثمارية وتوفير فرص عمل ورفع الدخل لأفراد المجتمع وهنا يتجلى دور القطاع الخاص كفاعل مواز وداعم للدولة في إنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مكافحة الفقر والبطالة وتقديم خدمات ذات جودة عالية وتحقيق تنافسية الأسواق باعتبارها ركيزة أساسية للحكومة، كذلك للقطاع الخاص دورا هاما في توفير الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني ودعم الحملات الانتخابية والشخصيات السياسية.

ت. توضيح العلاقة بين أبعاد الحوكمة والنمو الاقتصادي

نسعى الآن إلى التعمق أكثر في العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي من خلال اختبار تأثير كل بعد على النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية للأسعار الحالية. وما يتضح من التمثيل البياني أنظر الشكل 06 أن الدور الذي تؤديه الدولة والمؤسسات الرسمية له تأثير إيجابي على تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية كما أن أغلبية الدول تقع فوق خط العلاقة وهذا بسبب اعتماد أغلبية اقتصاديات الدول العربية بدرجة كبيرة على القطاع الحكومي كما نلاحظ الدول ذات الدخل المرتفع تقع أعلى الخط جهة اليمين كما أنها تحقق مستويات أفضل في الحوكمة مقارنة مع باقي دول العينة حيث نجد قطر والإمارات وعمان تحقق مستويات مرتفعة في جميع المؤشرات (باستثناء مؤشر المشاركة والمساءلة) وهذا راجع لاستعادة هذه الدول من ردود فعل الدخول المرتفعة الناتجة عن القطاع البترولي بالدرجة الأولى في إصلاح النظام المؤسسي وتحقيق حوكمة أفضل من خلال الجهود المبذولة من قبل الحكومات في مكافحة الفساد والعمل على الإصلاحات الإدارية والمؤسسية لتحسين الخدمات المقدمة ومساءلة ومراقبة المسؤولين انعكس إيجابا في تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي وتحسين نظام الحوكمة فيها أنظر الجدول 02 يبين الترتيب المؤوي لكل دولة حسب كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة العالمية أما الدول الأقل دخلا تقع جهة اليسار فوق الخط المستقيم فرغم توفر هذه البلدان على الموارد الطبيعية وتعتبر من الدول

المصدرة للبتروول كالجائر ومصر والعراق وليبيا إلا أنها لا تحقق دخول مرتفعة ومستويات الحوكمة فيها ضعيفة وهذا يعود الى الاستيلاء على مؤسسات الدولة من قبل النخب وأصحاب المصالح التي تستفيد من الوضع المتدهور وسوء الحوكمة في هذه البلدان فلم تستفد بلدان هذه المجموعة من حجم الدخل الكبيرة التي يحققها القطاع البتروولي بسبب فساد جهاز الدولة وتأثير أصحاب النفوذ والمحسوبية في صياغة القوانين واللوائح وسياسات الدولة وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة وما ينتج عن ذلك من هدر المال العام وعدم تطبيق القانون وفشل سياسات تحقيق التنمية.

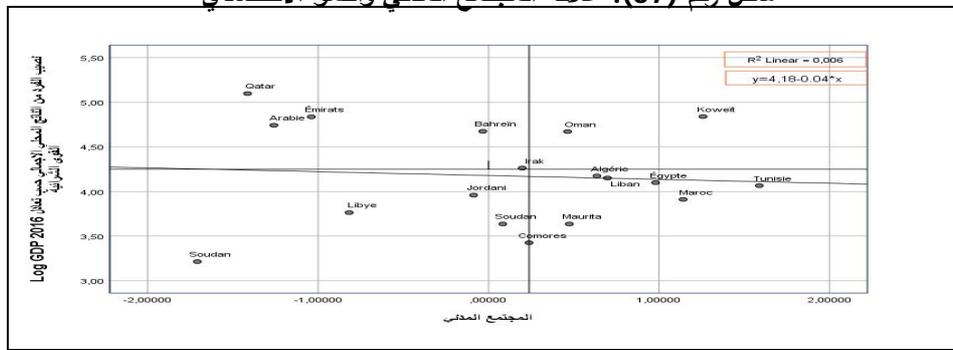
شكل رقم (06): علاقة الدولة والمؤسسات الرسمية والنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS

أما علاقة المجتمع المدني والنمو الاقتصادي يتضح من التمثيل البياني أنظر الشكل 07 أنها علاقة سالبة وغير معنوية يدل على ضعف الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في الدول العربية أو انعدامه في بعض الدول وبالنظر إلى مؤشرات الحوكمة فنجد أن مؤشر المشاركة والمساواة يشهد على ضعف جميع الدول العربية باستثناء تونس الدولة الوحيدة التي تحقق مستوى أعلى مقارنة مع باقي الدول العينة أنظر الجدول 02.

شكل رقم (07): علاقة المجتمع المدني والنمو الاقتصادي

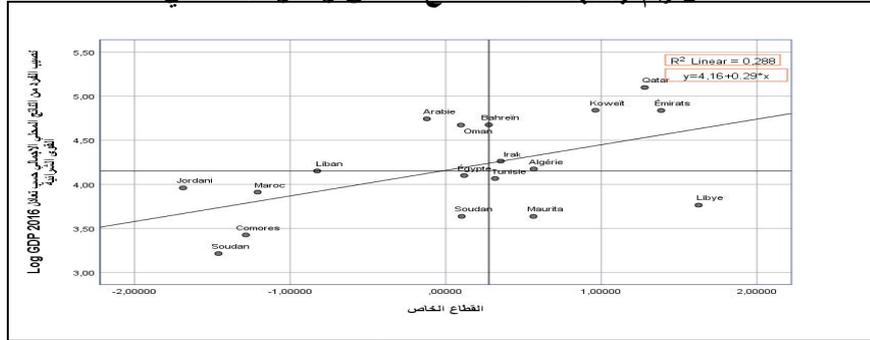


المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS

أما علاقة القطاع الخاص بالنمو الاقتصادي يتضح من التمثيل البياني أنظر الشكل 08 أن رغم تأثير القطاع الخاص في النمو الاقتصادي أقل من تأثير الدولة ومؤسساتها إلى أنه يرتبط بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتباطاً إيجابياً عبر الدول العربية ويمكن تقسيم الدول الواقعة فوق خط العلاقة إلى ثلاثة مجموعات الأولى تتمثل في قطر والإمارات والكويت التي تقع جهة اليمين وتعتبر هذه الدول مرتفعة الدخل بالإضافة إلى أنها وجهة للاستثمارات الأجنبية بسبب توفر بيئة الملائمة، أما المجموعة الثانية تتمثل في السعودية وعمان والبحرين رغم أنها من الدول مرتفعة الدخل أيضاً إلى أن عليها إدخال المزيد من الإصلاحات مؤسسية من أجل أن تشجع القطاع الخاص والالتحاق بدول المجموعة الأولى، المجموعة الثالثة تتمثل في الأردن والمغرب ولبنان تقع جهة اليسار هذه الدول ليست

من الدول المصدرة للبتترول وتعتمد على القطاع الخاص في اقتصادها من خلال تشجيع قطاع السياحة وقطاع الخدمات والصناعات الصغيرة، أما الدول التي تقع تحت الخط فهي إما الدول التي تعاني من ظاهرة الاستيلاء مثل: الجزائر والعراق وتونس ومصر تفرض قيود وممارسات سياسية غير سليمة التي من شأنها تثبيط القطاع الخاص أو الدول التي تعاني من فشل الدولة بشكل عام بسبب الحروب وقلة الموارد مثل: السودان وجزر القمر وموريتانيا.

شكل رقم (08): علاقة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS

IV. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

مما سبق يتضح أن تطبيق عناصر الحوكمة في أي دولة لا يتم إلا من خلال تكاتف جهود الدولة مع باقي القطاعات (القطاع الخاص والمجتمع المدني) والعلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي وجودة المؤسسات هي علاقة تكاملية لا يمكن فصلها فلا تتحقق الحوكمة الجيدة إلا عندما تكون المؤسسات ذات جودة كما أن الحوكمة الجيدة تؤثر على النمو الاقتصادي والذي يؤثر بدوره على جودة المؤسسات وتحسين الحوكمة وإبراز النتائج الذي توصلنا إليها من خلال بحثنا:

- تواجه مؤسسات الدول العربية نقاط ضعف في العديد من الخصائص مما يجعلها تعاني من عدة اختلافات تؤدي إلى الفقر وتفشي الفساد وعدم التوافق مع سياسات التنمية كما يتضح من خلال تحليل الخصائص المؤسسية أن هناك اختلافات كبيرة بين مؤسسات هذه الدول ولا يوجد تقارب في ما بينها؛
- تشهد جميع الدول العربية المدروسة ضعف عام في الحريات المدنية والحقوق السياسية وحرية العمال وتعددية النقابات باستثناء دولة تونس أما باقي الخصائص فهي تميز بعض الدول مرتفعة الدخل ولا تنطبق على جميع الدول؛
- تعرف الدول العربية تباين كبير في الدخل فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات، مجموعة مرتفعة الدخل المتمثلة في السعودية الإمارات البحرين قطر الكويت وعمان ومجموعة منخفضة الدخل كالعراق والجزائر ولبنان ومصر وتونس الأردن والمغرب ومجموعة ضعيفة الدخل متمثلة في ليبيا وموريتانيا والسودان وجنوب السودان والصومال وجزر القمر؛
- يؤثر الدخل المرتفع لدول المجموعة الأولى تأثيراً إيجابياً على جودة المؤسسات وتحسين الحوكمة فيها، أما دول المجموعة الثانية والثالثة تواجه مشكلة عدم القدرة على تطوير الأسواق وتحقيق النمو بسبب الجودة المتدنية لمؤسساتها وعدم قدرتها على تحمل التكاليف المرتبطة بدفع الإصلاحات الهيكلية بسبب ضعف دخلها؛
- تحقيق الحوكمة الجيدة متوقف على جودة التشريعات التي تتخذها الدولة وعلى جودة مؤسساتها التي تم بناؤها من أجل تنفيذ ومراقبة وضمان العمل بتلك التشريعات.

V. الخلاصة:

تمثل الحوكمة الجيدة أحد أهم محددات النمو الاقتصادي وحتى تتغلب الدول العربية على التخلف الذي تمر به يجب أن لا يتم حصر النمو الاقتصادي على مدى توفر الموارد الطبيعية أو الحصول على المساعدات الخارجية يجب على حكومات الدول بناء مؤسسات قوية من أجل مكافحة الفساد وخلق ظروف تشجع الاستثمار ومختلف الأنشطة الاقتصادية ولا يتم ذلك إلا من خلال تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بحيث اللوائح والقواعد التي تضعها الحكومة تؤثر على الاستثمار المحلي والأجنبي وتجعل عمل الأسواق أكثر كفاءة، كما أن الإصلاحات التي تنفذها الحكومة في مختلف القطاعات (الصحة، التعليم، والتكنولوجيا..) تؤثر كذلك بشكل مباشر على النمو كما ينبغي على الدول العربية تفعيل دور المجتمع المدني ومنح الشعوب حقوقهم السياسية من أجل خلق توازن في توزيع السلطة وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة كخطوة أولى والقيام بالإصلاحات المؤسسية التي تتناسب مع ظروف وسياسات كل دولة كخطوة موائية.

VI.الهوامش والإحالات:

المراجع

1. Basam, B. A. (2014). Good Governance Case Study of Saudi Arabia. journal of economic and financial research .
2. BAYAR, Y. (2016). PUBLIC GOVERNANCE AND ECONOMIC GROWTH IN THE TRANSITIONAL ECONOMIES OF THE EUROPEAN UNION. Transylvanian Review of Administrative Sciences .
3. Kaumann, D., & Kraay, A. (2011). Governance and Growth: Causality which way? -- Evidence for the World, in brief . Natural Resource Governance Institute NRGi.
4. Relationship between good governance and economic growth: .A Hammadache و M Rachid (2017) . HAL .A contribution to the institutional debate about state failure in developing countries
5. Ould Aoudia, J., & Misl, N. (2008). L'insaisissable relation entre « bonne gouvernance» et développement. Revue économique .
6. P MAURO .(1995) .CORRUPTION AND GROWTH . .The Quarterly Journal of Economics.
7. Shikha, J., & Zhuarg, J. (2014). Governance Unbundled . Journal Finance & Development .
8. لياس شويار، وعصام جوادي. (2016). الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات بانيل خلال الفترة 2000-2012. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01.

VII. الملحق:

جدول رقم (01): وزن المتغيرات التي تساهم في تشكيل كل بعد

| | Raw Component | | | Rescaled Component | | |
|---|---------------|------|-------|--------------------|------|-------|
| | 1 | 2 | 3 | 1 | 2 | 3 |
| الشفافية والمساءلة | | ,406 | | | ,746 | |
| الاستقرار السياسي | ,960 | | | ,893 | | |
| فعالية الحكومة | ,905 | | | ,913 | | |
| جودة التشريعات | ,916 | | | ,938 | | |
| سيادة القانون | ,960 | | | ,893 | | |
| مشاركة المواطنين | ,810 | | | ,921 | | |
| فترة الانتخابات العامة على أساس التنافسية | ,905 | | | ,905 | | |
| الشفافية والمساءلة و المتعلقة بالتنافسية للقطاع | | ,941 | | | ,941 | |
| جودة الخدمات الحكومية لإدعاء المؤسسات | | | ,879 | | | ,879 |
| جودة الخدمات الحكومية و المتعلقة بالتنافسية للمؤسسات | ,841 | | | ,841 | | |
| فعالية نظام القضاء و المتعلقة بالشفافية في القطاع الخاص | ,779 | | | ,779 | | |
| الشفافية الفعالة و المتعلقة برأس المال الاستثماري | | | -,817 | | | -,817 |
| جودة الخدمات و المتعلقة بالشفافية و الاستقرار الاجتماعي | ,795 | | | ,795 | | |
| | | ,880 | | | ,880 | |

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.^a
a. Rotation converged in 5 iterations.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS

جدول رقم (02): الترتيب المؤوي وجودة مؤشرات الحوكمة العالمية ومستوى الدخل في كل دولة

| الدول العربية | الدخل الفردي | المشاركة و المساءلة | | الاستقرار السياسي | | فعالية الحكومة | | جودة التشريعات | | سيادة القانون | | السيطرة على الفساد | |
|---------------|--------------|---------------------|----------------|-------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|---------------|----------------|--------------------|----------------|
| | | جودة المؤشر | الترتيب المؤوي | جودة المؤشر | الترتيب المؤوي | جودة المؤشر | الترتيب المؤوي | جودة المؤشر | الترتيب المؤوي | جودة المؤشر | الترتيب المؤوي | جودة المؤشر | الترتيب المؤوي |
| قطر | 125,150.255 | -1,15 | 16,26 | 0,9 | 76,67 | 0,74 | 74,52 | 0,7 | 74,04 | 0,79 | 76,92 | 0,9 | 79,81 |
| الكويت | 69,095.272 | -0,63 | 29,06 | -0,05 | 45,24 | -0,16 | 48,56 | -0,07 | 52,88 | 0,03 | 55,88 | -0,27 | 48,08 |
| الإمارات | 68,664.000 | -1,05 | 20,20 | 0,56 | 65,24 | 1,42 | 90,87 | 0,97 | 80,29 | 0,85 | 78,37 | 1,17 | 84,13 |
| السعودية | 55,206.160 | -1,73 | 4,93 | -0,46 | 28,1 | 0,26 | 63,46 | 0,08 | 55,77 | 0,34 | 62,5 | 0,23 | 63,94 |
| البحرين | 47,224.719 | -1,37 | 11,33 | -0,79 | 19,52 | 0,33 | 65,87 | 0,61 | 72,12 | 0,46 | 67,31 | -0,02 | 57,69 |
| عمان | 46,880.939 | -1,05 | 19,7 | 0,76 | 72,86 | 0,19 | 61,54 | 0,61 | 72,6 | 0,41 | 65,87 | 0,34 | 66,35 |
| العراق | 18,303.788 | -1,02 | 22,17 | -2,31 | 3,33 | -1,27 | 9,13 | -1,13 | 11,06 | -1,63 | 3,85 | -1,39 | 6,25 |
| الجزائر | 14,911.767 | -0,86 | 23,65 | -1,1 | 12,38 | -0,53 | 35,58 | -1,17 | 10,1 | -0,86 | 18,75 | -0,68 | 27,88 |
| لبنان | 14,164.387 | -0,52 | 32,02 | -1,62 | 8,1 | -0,54 | 35,1 | -0,34 | 40,87 | -0,83 | 9,23 | -0,97 | 13,94 |
| مصر | 12,554.826 | -1,21 | 14,29 | -1,44 | 9,05 | -0,66 | 27,88 | -0,92 | 17,79 | -0,52 | 32,69 | 0,64 | 31,25 |
| تونس | 11,626.565 | 0,3 | 56,16 | -1,14 | 11,43 | -0,23 | 44,23 | -0,47 | 33,17 | 0 | 54,81 | -0,13 | 53,37 |
| الأردن | 9,092.325 | -0,71 | 27,09 | -0,49 | 27,14 | 0,13 | 59,13 | 0,05 | 54,33 | 0,3 | 61,06 | 0,27 | 64,9 |
| المغرب | 8,145.956 | -0,63 | 29,56 | -0,31 | 34,29 | -0,11 | 49,52 | -0,23 | 45,19 | -0,16 | 48,56 | -0,13 | 53,85 |
| ليبيا | 5,799.861 | -1,43 | 8,37 | -2,28 | 3,81 | -1,89 | 1,44 | -2,27 | 0,48 | -1,82 | 1,92 | -1,63 | 1,92 |
| السودان | 4,322.498 | -1,84 | 3,45 | -2,34 | 2,86 | -1,52 | 5,77 | -1,49 | 4,81 | -1,26 | 8,65 | -1,53 | 3,85 |
| موريتانيا | 4,319.103 | -0,78 | 24,63 | -0,75 | 20,48 | -0,77 | 21,63 | -0,74 | 24,04 | -0,73 | 25,96 | -0,75 | 24,52 |
| جنوب السودان | 1,635.781 | -1,79 | 3,94 | -2,42 | 1,9 | -2,35 | 0 | -1,86 | 2,88 | -1,93 | 1,44 | -1,71 | 0,48 |
| الصومال | | -1,91 | 2,46 | -2,36 | 2,38 | -2,19 | 0,48 | -2,27 | 0,96 | -2,35 | 0 | -1,7 | 0,9 |
| جزر القمر | 2,660.990 | -0,25 | 37,93 | 0,04 | 48,1 | -1,55 | 5,29 | -1,05 | 12,5 | -1 | 16,35 | -0,67 | 29,33 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج SPSS